العائلة فى القرية المصرية فى العصر العثمانى
عائلة الجعيدى نموذجًا
(١٦١٣ - ١٧٨٣م)

د. رضا أسعد شريف

مدرس منتدب ـ كلية الآداب

جامعة أسيوط

العائلة فى القرية المصرية فى العصر العثمانى؛ عائلة الجعيدى نموذجاً (١٦١٣ - ١٧٨٣م)

مقدمة

إن دراسة تاريخ العائلات ما زال مجالاً بكراً، والبحث مجال الدراسة يشمل تطور إحدى العائلات، أماكن نموها واستقرارها، الأنشطة التى عمل فيها أفرادها، عاداتها وتقاليدها، ومدى تأثير كبار رجال العائلة على أفرادها داخل نطاقها، وأيضاً مدى تأثيرهم على الحياة العامة بالمجتمع الريفى والمدنى؛ فالبحث فى مضمونه دراسة لجزء هام من تاريخ المنطقة الواقعة بين المنصورة ودمياط على الضفة الشرقية للنيل، وتحديداً قرية البراشية مسقط رأس العائلة، والتابعة إدارياً للدقهلية آنذاك.

ومن ناحية أخرى فإن دراسة تاريخ العائلات من الأهمية بمكان؛ فإذا كانت روابط الفرد قوية بعائلته وجدنا أنفسنا أمام بنيان اجتماعى قوى ومتماسك يصعب اختراقه من قبل التغلغلات الخارجية خاصةً الثقافية، بمعنى أن وحدة المجتمع تبدأ من وحدة العائلة؛ فهى المحور الرئيسى للحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بالقرية على مر العصور.

تعريف بالعائلة

تعد عائلة الجعيدى واحدة من أهم عائلات المشايخ فى المنطقة الممتدة من المنصورة إلى دمياط على الضفة الشرقية لفرع دمياط، وقد لعبت دوراً هاماً فى العلاقات التجارية بين دمياط من ناحية، والمنصورة من ناحية أخرى لوقوع قرية البراشية (موطن العائلة) فى مكان متوسط بين هاتين المدينتين التجاريتين، فضلاً عن تبعيتها الإدارية للمنصورة والقضائية لدمياط، وبالتالى كان لها صلات وثيقة بكليهما.

وتبدو المعلومات الأولى عن نشأة العائلة ومؤسسها غامضة، فالمعلوم أن وثائق سجلات المحاكم الشرعية لا تمد بمعلومات أو بيانات عن تفسير أسماء العائلات وجهة قدومها أو تحركاتها إلا نادراً وعن طريق المصادفة، بالإضافة لغيرها من الأمور الخاصة بالعائلة، ويزيد من صعوبة الأمر أن اسم العائلة لا ترتبط بإحدى المهن كالنجار نسبة لعمله أو بإحدى البلدان كالمنصورى نسبة للمنصورة وما شابه ذلك، ويتضح من خلال سجلات المحاكم أن العائلة جذورها تنتمى للبدو المتوطنين، حيث إن الوثائق تحرص دائماً عند ذكر أسم أحد مشايخها بقولها "شيخ العرب"، وأغلب الظن أن جذورها الأولى تمتد للفتح العربى لمصر، فهناك عائلة الجعيدى بحضر موت ببلاد اليمن، والجعيدى نسبة لقبيلة الجعدة.

وتجدر الإشارة إلى أن عائلات البدو المتوطنة كانت أكثر تماسكاً اقتصادياً واجتماعياً مقارنةً بعائلات المشايخ من الريفيين، ومن ثم فرضت هذه العائلات نفسها على الساحة الإدارية فى مناطقها، فضلاً عن كونها الأبرز ولذلك لجأ إليها ممثلى الإدارة بالريف لإدارة وتنظيم الإنتاج الريفى، وغالباً ما استمرت هذه العائلات بالمشيخة مدد طويلة على عكس عائلات المشايخ من الريفيين التى تآكلت باستمرار وسط الأحداث، لعدم وجود ثقل اقتصادى واجتماعى يدعمها أثناء تقلب الأحداث فى الريف على عكس عائلات المشايخ من البدو الذين استمدوا قوتهم من خلال تضامنهم الاقتصادى والاجتماعى.

وقد ارتبط نشاط العائلة فى المقام الأول بمدى موقع القرية سواء على طرق تجارية رئيسية ربطت بين القرية والمدينة، فضلاً عن وقوع القرية على النيل مباشرةً، وبالتالى ارتبطت العائلة بشبكة من النقل البرى والنهرى يسرت من نقل إنتاجهم وتداوله فى مختلف الأسواق بالداخل والخارج على السواء.

ويتضح من خلال وثائق العائلة أن دورها كان مؤثراً على الجانبين الاقتصادى والاجتماعى داخل نطاق القرية وخارجها على حدٍ سواء، كما أن مكانتها الاقتصادية والاجتماعية ارتبطت فى المقام الأول بما تنتجه من حاصلات

نقدية، وزاد من شهرتها وقوعها على أطراف مدن ذات ثقل إنتاجى وتجارى كالمنصورة ودمياط، وبالتالى عملت على إمداد كلاهما باحتياجاتها من السلع الاستهلاكية، وكثيراً ما عدلت العائلة من نمطها الإنتاجى بالقرية بما يتوافق مع احتياجات أسواق المدن للتجارة الداخلية والخارجية على السواء، وعلى رأس هذه السلع القمح والأرز الأكثر طلباً من قبل المدن السالفة الذكر (المنصورة ودمياط).

وعلى الصعيد الإنتاجى لعبت العائلة دوراً محورياً فى العملية الإنتاجية بالبراشية، وسيطرت سيطرة شبه كاملة على الأراضى الزراعية بها بشكل مباشر وغير مباشر، فمثلاً بعض حقول القرية كانت تحمل اسم العائلة مثل "غيط الجعيدية"، ويمكن القول بأن العائلة وجهت الإنتاج بالقرية بما يخدم مصالحها فى المقام الأول بغض النظر عن مصالح أهالى القرية، ولضمان استمرار سيطرة العائلة على القرية وثق مشايخها علاقتهم الاقتصادية بالملتزمين، وتعاونوا معهم على كافة المستويات الإنتاجية، فمثلاً قاموا بمشاركتهم على مساحات كبيرة من أراضى القرية وزرعوها بحاصلات تجارية خاصةً الأرز، بالإضافة لامتلاكهم مضارب، وممارسة بعض أنواع الضغوط على الأهالى لتصنيع إنتاجهم لديهم، فضلاً عن شرائهم إنتاجهم وتصريفه لصالحهم، كما قام مشايخ العائلة أيضاً بتمويل أهالى القرية بالقروض الخاصة بالإنتاج الزراعى، وأمدوهم بالبذور، فضلاً عن قوى ووسائل الإنتاج الزراعى، مقابل حصولهم على الإنتاج، وتوضح الوثائق مدى النفوذ الذى تمتع به مشايخ العائلة، حيث لقبتهم الوثائق بألقاب مثل "عين أعيان مشايخ العربان ، الصدر الأجل الكبير بن المرحوم الصدر الأجل الكبير، الصدر الأعظم" وغيرها من ألقاب التشريف.

ومن الجدير بالذكر أن أول ظهور للعائلة بالمشيخة كان فى بداية القرن السابع عشر استناداً لتراكمات اجتماعية سابقة على هذه الفترة، وكان هذا الظهور بالمشيخة تحديداً فى عام (١٠٢٢هـ / ١٦١٣م)، ويعد سراج الدين الجعيدى أول من تولى المشيخة فى العائلة وربما أحد مؤسسيها الأوائل، ويتضح

من خلال الوثائق أن العائلة نشأت فى قرية السرو ثم انتقلت إلى البراشية المجاورة لها، لأن أول بداية لذكر العائلة كانت مرتبطة بالسرو "الجعيدى السروى" [١] .

وفى الإطار الداخلى للقرية يعد التزام عائلة الجعيدى بأراضى البراشية مقياساً أيضاً لمدى ما تمتعوا به من نفوذ فى مجال الإدارة والإنتاج الريفى، خاصةً فى عام (١٠٩٠ هـ/ ١٦٧٩ م)، ويبدو من المنطقى تماماً القول بأنهم قاموا بتأجير غالبية هذه الأراضى للأهالى كاستثمارات زراعية، ومن أشهر من فعل ذلك من مشايخ العائلة شاهين بن سراج الدين، يوسف بن محمد وسعفان بن إبراهيم.ومن ناحية أخرى يتضح من خلال الوثائق أن هناك تجنب من قبل عربان الزهايرة لمضايقة عائلة الجعيدى، ويعزى تجنب عربان الزهايرة لمضايقتهم رغم قربهم منهم، كونهم عربان أمثالهم، وبالتالى كان لذلك نتائج إيجابية على النشاط الإنتاجى للعائلة، على عكس القرى الأخرى التى هجم عليها الزهايرة وجعلوها قاعاً صفصفاً[٢].

العائلة وإنتاج السوق

ارتبط نشاط عائلة الجعيدى فى المقام الأول بطبيعة الإنتاج الريفى رواجاً وكساداً، فضلاً عن طبيعة علاقتهم بالتجار ورجال السلطة القضائية العاملين بالتجارة، كما أتاح انتعاش التجارة الريفية فى بعض الفترات لمشايخ العائلة أن يرتبطوا ببعض رجال الإدارة المستثمرين فى الإنتاج الريفى سواء كانوا رجال الديوان، كشاف الأقاليم والملتزمين. وقد نالت العائلة مكانة مرموقة نتيجة الامتيازات التى منحتها لهم الإدارة والملتزمون مقابل خدماتهم بالبراشية من الناحية الإدارية، بالإضافة للعلاقات الإنتاجية القائمة فيما بينهم، فضلاً عن التزامهم بالقرية فى غالبية الفترات بشكل مباشر وغير مباشر (التزام من الباطن) على السواء.

ولقد تصاعد نفوذ عائلة الجعيدى على الجانب الاقتصادى والإدارى بشكل كبير مقارنةً بما سبق، حيث تولت مشيخة السرو، وقد استمرت فى مشيخة السرو فترة تجاوزت ثلاث سنوات متتالية (١٠٢٢ ـ ١٠٢٥هـ / ١٦١٣ ـ ١٦١٦م)، بجانب إدارتها للبراشية، وتولت مشيخة السرو جنباً إلى جنب مع البراشية فترات أخرى مختلفة، وتقلدت أيضاً مشيخة شارمساح ودقهلة، وكلاهما من توابع الدقهلية، كما تولت مشيخة منية الطيب بضواحى دمياط فى فترات محدودة، بالإضافة لتقلدها مشيخة رأس الخليج المقابلة للسرو على الضفة الغربية للنيل فى بعض الفترات أيضاً، خاصةً فى بداية القرن الثامن عشر، وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على علو مكانة هذه العائلة التى امتد نفوذها الإدارى لمناطق مجاورة للبراشية وبعيده عنها، ممثلة فى إدارتها لقرى واقعة ضمن التقسيم الإدارى للدقهلية، الغربية وضواحى دمياط.

ويسرت عملية إحكام مشايخ العائلة لقبضتهم على البراشية وغيرها تكوينهم لرءوس أموال من خلال طبيعة مواقعهم المتميزة فى السلطة الريفية التى سهلت عليهم ممارسة العمليات التجارية بين الريف والمدينة على السواء، وفى مستهل الأمر يتبين أن نشاط العائلة الإنتاجى كان متواضعاً، فمثلاً فى بداية الأمر لجأ سراج الدين (السابق ذكره) لاقتراض مبلغ مالى قدر بـ ٢٥٠٠ نصف فضة من أحد التجار مقابل تعهده بإمداد التاجر بـ ٣٣ ضريبة أرز [٣].

ولم تكد تمر ثلاث سنوات على المعاملة السابقة حتى قام سراج الدين باقتراض مبلغ آخر قدر بـ ٣٣,٠٠٠ نصف فضة من أحد تجار دمياط مقابل معاملة على أرز فيما بينهم، وبالنظر للقرض الأخير مقارنةً بالسابق يتضح أن سراج الدين قد تضاعف نشاطه بشكل كبير، حيث بلغ ٩٢,٥ ٪ فى خلال ثلاث سنوات فقط[٤]. وفى نفس العام أيضاً قام سراج الدين بتأسيس شركة إنتاجية بالتعاون مع سلطان بن أحمد نرش شيخ رأس الخليج المقابلة للسرو، ومن خلالها أمدوا الأمير مصطفى أغا الحوالة بـ ٦٠ ضريبة أرز ثمن كل ضريبة ٦ ريال بطاقة[٥].

ويعد عام (١٠٢٧هـ / ١٧ ـ ١٦١٨م) بداية نشاط مكثف لسراج الدين، حيث قام بتخزين أرزه فى ٣ قاعات خاصة بأحد تجار دمياط كمرحلة تمهيدية سابقه لشرائه قاعات لتخزين سلعه بدمياط، وهذا ما سيحدث قبل حلول عام (١٠٣٠هـ / ٢٠ ـ ١٦٢١م) (كما سيتضح لاحقاً فى ثنايا دراسة العائلة)، وقدرت الكمية المخزنة بـ ١٠٠ ضريبة أرز. وعلى صعيدٍ آخر أحدث سراج الدين نوعاً من التوازن فى نشاطه بين التخزين وأعمال التجارة فى وقتٍ واحد، فبجانب أعمال التخزين قام بتوثيق علاقته التجارية ببعض كبار رجال السلطة القضائية بدمياط لخدمة مصالحه الإنتاجية، فمثلاً قام ببيع أرز أبيض قدره ٩٠ أردباً لقاضى القضاة بدمياط [٦].

وفى نفس الاتجاه ازداد النفوذ الإدارى لسراج الدين، حيث تولى فى هذا العام مشيخة السرو والبراشية معاً، ومن المنطقى أن ينعكس نفوذه الإدارى على تصاعد (أو بعبارة أخرى توسيع قاعدة) نشاطه الاقتصادى فى مجال الإنتاج الزراعى والتعامل التجارى، حيث تعامل مع التجار على أرز بالقريتين، واقترض ٢٠,٠٠٠ نصف فضة لتمويل نشاطه الإنتاجى المتنامى، ليس فى البراشية والسرو فحسب بل فى دقهلة الفاصلة بينهما والواقعة تحت نفوذ عائلة الجعيدى أيضاً، وقد استمر سراج الدين فى مشيخة السرو والبراشية من عام (١٠٢٢هـ / ١٦١٣م) حتى وفاته فى عام (١٠٥١هـ / ٤١ ـ ١٦٤٢م)، بمعنى أنه ظل ٢٩ عاماً ميلادياً فى مشيخة السرو والبراشية معاً (للمزيد عن مدد مشايخ العائلة أنظر شكل(٢) الخاص بمدد مشايخها)[٧].

ومن الأهمية بمكان أن ظهور عبد الحق وأحمد أشقاء سراج الدين كمشايخ للبراشية بجانب أخيهم سراج فى إدارة شئون القرية ومجال الإنتاج فى عام (١٠٢٧هـ / ١٧ ـ ١٦١٨م)، أعطى دعامة أخرى لنشاط العائلة على الجانبين الإدارى والإنتاجى، وإن استهلوا نشاطهم بكميات بلغت فى المتوسط ١٠٠ ضريبة أرز مقابل متوسط إنتاجى لسراج الدين ٢٥٠ ضريبة، ونتيجة طبيعية لشهرة سراج على الساحة الإنتاجية والتجارية قام بضمان أشقاءه فى تسديد الكميات

المتعاملين عليها مع التجار لحين تثبيت أقدامهم واندماجهم بشكل أكثر فاعلية فى المعاملات من خلال الاحتكاك المباشر مع التجار.

ومن ناحية أخرى يعد تنويع سراج لمعاملاته مع التجار وعى منه بتكوين شبكة إنتاجية وتجارية تخدم مصالحه فى مختلف الاتجاهات، مكونة من التجار ورجال الدين والعسكر العاملين بمجال التجارة، وقد انعكست هذه الشبكة بنتائج إيجابية على علاقاته الاقتصادية والاجتماعية مع معامليه(٨).

ونتيجة منطقية لما سبق بدأ النفوذ المالى لسراج الدين يتزايد لدرجة أنه قام بمنح بعض التجار مبالغ مالية بلغت قيمتها ٥٢٨٠ نصف فضة فى بعض الحالات لتنشيط تجارتهم، التى بالتالى ستنعكس إيجاباً - بطبيعة الحال- على نشاط سراج الدين، نظراً لتعامل هؤلاء التجار معه، ومن ناحية أخرى تصاعد نجم سراج الدين فى المجال الإنتاجى والتجارى لدرجة أن اليهود الملتزمين بمقاطعة ثغر دمياط وثقوا علاقتهم التجارية به(٩).

وتزامناً مع بداية عام (١٠٣٠هـ / ٢٠ ـ ١٦٢١م) تبدأ مرحلة جديدة من العمل المشترك بين سراج الدين وأخيه عبد الحق، فقد عملوا سوياً فى المجال التجارى، وقاموا بتخزين سلعهم بقاعات بدمياط اشتروها فى فترة سابقة على عملهم المشترك، ويبدو أن نجاحهم قد أغرى بعض اللصوص الذين سرقوا سلعهم المخزنة بدمياط، فقاموا على الفور بمطالبة القاضى باستدعاء أحد مقدمى الدرك ومعاونيه ومساءلتهم أمام القضاء لمسئوليتهم عن أحداث السرقة، فضلاً عن شكايتهم للديوان العالى بالقاهرة، ومطالبتهم برد السلع المسروقة أو تعويض قيمتها (١٠) .

ويبدو أن أحداث السرقة السابقة جعلت سراج الدين وأخيه عبد الحق يعيدون تنظيم نشاطهم من جديد، فلجأوا لتكوين شركة على التجارة مع اثنين من رجال الدين المستثمرين فى مجال التجارة، وربما الهدف من تكوينها تفادى الخسائر الكبيرة فى حالة التعرض لسرقات أخرى، فكلما كثر عدد الشركاء كلما

خفت حدة الخسارة التى قد يتعرضون لها [١١].

وفى جانب قطاع الصناعات التحويلية كانت هناك ضرورة ملحة لامتلاك سراج الدين لمضرب أرز يخدم مصالحه التجارية المتشعبة، فقام بشراء مضرب بدمياط فى خط الميدان خلال عام (١٠٣٢هـ / ١٦٢٣م)، وهو أحد المناطق الرئيسية والنشيطة فى مجال صناعة ضرب الأرز بدمياط، وقد بلغ ثمن هذا المضرب ٢٠٠٠ نصف فضة [١٢]، وقبل شراء المضرب بما يقرب من ١٩ يوماً قام بشراء قاعة بها ساحة بنفس مكان المضرب لتخزين سلعه التجارية بها، فضلاً عما ينتج عن نشاط المضرب من سلع منتجة، وقد قدر ثمن هذه القاعة ٢٨٠٠ نصف فضة.

وعلى الجانب التجارى قام سراج الدين فى نفس اليوم بشراء وكالة مكونة من ٨ حواصل كبيرة بثمن ٢٤,٠٠٠ نصف فضة، ويمكن القول بأن شراء سراج الدين للقاعة السابقة الذكر، بالإضافة للوكالة بجانب القاعات التى سبق أن اشتراها قبل عام (١٠٣٠هـ / ٢٠ ـ ١٦٢١م) تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك تصاعد إنتاجى وتجارى لسراج الدين يقتضى توسع قاعدة شرائه لقاعات لتخزين سلعة، فضلاً عن الوكالة لتصريف إنتاجه من خلالها فى محاولة لموازاة التصاعد الإنتاجى والتجارى لنشاطه بالقرية والمدينة على السواء.

ويتضح من خلال ما سبق أنه كان يريد الحد من النفقة على الإنتاج عن طريق امتلاك مضرب ليوفر نفقات التصنيع، ومن ناحية أخرى فإن شرائه لقاعات التخزين والوكالة دليل على رغبته فى اقتحام التجارة المدنية بشكل مباشر، وهذا يعنى أن سراج الدين جعل من نفسه مركز لدائرة إنتاجية متكاملة دارت حوله العملية الإنتاجية بقطاعاتها المختلفة للحد من النفقة على السلعة، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، فعمله فى مجال الإنتاج الزراعى بالريف جعله ينتج الحاصلات بأسعار منخفضة فى مصادرها الرئيسية، واستثماره فى المجال الصناعى وفر عليه نفقات تحويل الحاصلات لسلع استهلاكية، كما أن

شرائه لقاعات التخزين وعمله المباشر بالتجارة عاد عليه أيضاً بالفوائد، نظراً لتفاديه تأجير حواصل للتخزين، فضلاً عن تفويت الفرصة على الوسيط التجارى (السمسار) الذى يحصل على عمولة عند تصريفه للسلعة، وبالتالى باع سراج الدين السلعة رأساً (أو بشكل مباشر) للمستهلكين بالمدينة، ويبدو من المنطقى تماماً القول بأنه كلما تخطى سراج الدين مرحلة من المراحل الإنتاجية السابقة الذكر تنامت ثروته [١٣].

وعلى الجانب الآخر استمر تعاون سراج الدين مع مشايخ رأس الخليج من الناحية الإنتاجية، حيث أمد بالتعاون مع مقلد بن أحمد نرش، رجال العسكر بالقاهرة بكميات من الأرز الأبيض المُنتج بمضربه، ومن ناحية أخرى يتضح أن مقلد هذا هو شقيق سلطان الذى تعاون معه سراج الدين سابقاً، وهو ما يوضح أن تعاون سراج الدين مع مشايخ رأس الخليج استمر ما يقرب من ١١ عاماً (من عام ١٠٢٥ ـ ١٠٣٥هـ/ ١٦١٥ ـ ١٦٢٦م)[١٤].

ولم تقتصر الشبكة التجارية التى كونها سراج الدين على دمياط بشمال شرق الدلتا فقط، بل امتدت لتشمل تمويل التجار بقلب الدلتا بالدقهلية والغربية، بالإضافة لمناطق جنوب الدلتا الممثلة فى إمداد تجار بولاق باحتياجاتهم من الأرز، ويبدو أن علو نجم سراج الدين كان مدعاة لمحاولة بعض الشوام العاملين فى المجال التجارى بدمياط توثيق علاقتهم به، خاصةً بدر الدين الدمشقى شيخ الصيارف بدمياط، وهذا يعنى أن الشبكة التجارية لسراج الدين شملت مناطق الدلتا داخلياً وبلاد الشام خارجياً أيضاً، وهكذا تعددت استثمارات سراج الدين فى جميع قطاعات الإنتاج، حيث نتج عنها تجارة تشعبت فى مناطق مختلفة داخلياً وخارجياً حسب احتياجات كل منطقة.

ويجعلنا ذلك نطرح تساؤلاً، هل كانت التحولات الإنتاجية لسلع معينة من قبل بعض مشايخ القرى عامةً ومشايخ عائلة الجعيدى خاصةً مرتبطة فى المقام الأول بتكثيف العائلة لنشاطها بإنتاج سلع معينة كالقمح، الأرز وقصب السكر زاد

الإقبال عليها من جانب بعض الولايات العثمانية كبلاد الشام وغيرها ؟، أم ارتباطاً بظروف خارج نطاق الولايات العثمانية ؟، أو بعبارة أخرى ربط العائلة التطورات الاقتصادية بالقرية بما كان يجرى فى الدولة العثمانية وعالم البحر المتوسط، فمن المعروف أن ما يحدث فى منطقة ما تتردد أصداؤه فى غيرها من المناطق على كافة الأصعدة (السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية. الثقافية)، والحقيقة أن تعاملات بعض مشايخ العائلة مثل سراج الدين مع التجار الشوام وغيرهم كفيلة تماماً بالرد على هذه التساؤلات.

وعلى الجانب الآخر فإن زيادة الطلب الداخلى والخارجى على السلع الريفية كانت له نتائج إيجابية فى بعض السنوات، وسلبية فى سنوات أخرى على ثروات العائلة، وهو ما يتضح من خلال استقراء وثائق نشاط العائلة(١٥).

واقتضت الضرورة شراء سراج الدين لمنزل فى ظل تنامى نشاطه بدمياط خاصةً بالقرب من وكالته ومضربه، ليمارس من خلاله نشاطه التجارى، فضلاً عن متابعة سير العمل الصناعى بمضربه دون عناء، وقدر ثمن المنزل الذى اشتراه بـ ١٢,٠٠٠ نصف فضة، كما قام أيضاً سراج بشراء منزل آخر من أخيه لأبيه، وهو عبد الحق بنفس المكان بثمن ٨٠٠٠ نصف فضة، وفى نفس اليوم باع عبد الحق أيضاً منزل لبدر الدين الدمشقى (السابق ذكره) شيخ الصيارف بدمياط بثمن ١٢,٠٠٠ نصف فضة كتعويض، وأنهى معه المعاملات والشركات التى كانت قائمة فيما بينهم على تجارة الأرز وغيره، وعلى حد تعبير الوثيقة " تفاسخا من ساير ما بينهم من المعاملات والتبعات ".

وتجدر الإشارة إلى أن مشايخ العائلة مارسوا أنشطتهم التجارية المكثفة بالمدينة بجانب مباشرة شئون القرية الإدارية وإنتاجهم الريفى، هذا بجانب أنه فى كثير من الأحيان كان بعضهم يتركون إدارة شئون القرية لأولادهم، كما أن بعض أشقائهم كانوا ينوبون عنهم خلال ممارسة نشاطهم بالمدينة، بالإضافة لأن ذلك يعد نوعاً ما من التدريب لهم على تولى زمام الأمور خلفاً لآبائهم أو أشقائهم

فى فترة لاحقة، وهو من قبيل تنظيم العمل وتدرج السلطة داخل نطاق العائلة، فضلاً عن أن فترة ذروة نشاطهم التجارى بالمدينة كانت غالباً تعقب الانتهاء من أعمال الحصاد، وبالتالى لم تكن هناك ضرورة ملحة لوجودهم بالقرى خلال هذه الفترة(١٦) .

وقد تتبع أبناء العائلة خطوات آبائهم وساروا على نهجهم، فمثلاً قام أبوطالب، محمد، إبراهيم وعلى أولاد سراج الدين الذى توفى فى عام (١٠٥١هـ / ٤١ ـ ١٦٤٢م) بالسير على نفس نهج والدهم، فضلاً عن التعامل مع نفس التجار المتعاملين مع والدهم، وهذا يعنى أنهم عملوا بشهرة والدهم ومن حيث انتهى، ومن ناحية أخرى فإنهم لم يركزوا فى نشاطهم الإنتاجى والتجارى بالتعامل مع تاجر واحد، بل نوعوا معاملاتهم مع مجموعة تجار مثلما فعل والدهم خلال تعاملاته مع التجار، العسكر ورجال الدين العاملين بالتجارة، وهو بمثابة وعى منهم بتنويع معامليهم (للمزيد أنظر شكل ١).

وقد حافظ أبناء سراج الدين على نشاط والدهم المتشعب (داخلياً وخارجياً) وعلى ثروته من التبديد والتلاشى، وربما يكون سراج الدين قد نصح أبنائه بالعمل سوياً فى ظل بيته التجارى القديم، أو بعبارة أخرى فى ظل بيت تجارى واحد لتوظيف الأموال بشكل أفضل منعاً لتفتيتهم وهم فى مستهل عملهم التجارى، ومن هذا المنطلق فإن تماسك بنيان بيته التجارى على يد أبنائه حافظ بشكل كبير على معاملاته عقب وفاته مع معامليه ودعم النشاط التجارى لأبنائه أيضاً، وعلى النقيض تماماً من ذلك فى حالة تفتيتهم نتيجة لتنازعهم على تركة والدهم عقب وفاته، ويتضح من خلال الوثائق على المدى القريب أنهم عملوا بنصيحته، حيث استمروا فترة طويلة يعملون سوياً، وهكذا عمل أبناء سراج الدين فى ظل البيت التجارى القديم الذى أسسه والدهم وأداره أكبر أبنائه سنًا، فضلاً عن أنه كان أكثرهم خبرة فى مجال الحقل العملى، وهو أبو طالب الذى كان المعاون الأول لأبيه فى حياته، ولم يكن هذا التعاون (العمل فى بيت تجارى واحد) من قبل أبناء سراج الدين فى الجيل الثانى من العائلة فقط، فقد تكررت

هذه العملية فى الجيل الثالث والرابع من العائلة، مثلما فعل على، أحمد وموسى أولاد أبو طالب بن سراج الدين عند وفاة والدهم أبو طالب[١٧].

وتصاعد النفوذ النسبى لعبد ربه شقيق سراج الدين فى المشيخة ومجال الإنتاج خاصةً الصناعى عقب وفاة شقيقه (سراج الدين)، حيث قام بشراء مضرب أرز جديد ليضيف طاقة إنتاجية أخرى لنشاط العائلة، وللمضرب الذى اشتراه والده سابقاً، وكان هذا المضرب بخط الرملة بدمياط[١٨]. وبجانب عبد ربه تولى أبو طالب، محمد وإبراهيم أولاد سراج الدين المشيخة خلفاً لوالدهم فى عام (١٠٥٣هـ / ٤٣ ـ ١٦٤٤م) واستمروا فى العمل كفريق واحد من لحظة وفاة والدهم فى عام (١٠٥١هـ / ٤١ ـ ١٦٤٢م) (كما سبق القول)، وظلوا يعملون معاً حتى حلول عام (١٠٥٧هـ / ٤٦ ـ ١٦٤٧م)، وخلال فترة عملهم المشترك التى استمرت ما يقرب من ٥ أعوام أمدوا عسكر القاهرة بكميات من الأرز بلغت قيمتها المالية كحد أدنى ١٠٥٠٠ نصف فضة، وأحياناً أخرى ٩٠,٠٠٠ نصف فضة للصفقة الواحدة.

وحينما تدعمت معاملات أولاد سراج وازدادت خبرتهم، فضلاً عن نجاحهم فى إنهاء معاملات والدهم السابقة مع معامليه فضلوا توزيع ثروة والدهم، وفى هذا الإطار فإن نظام توزيع التركات فى الشريعة الإسلامية حد نسبياً من عملية تراكم الثروات على المدى البعيد، وبالتالى انعكس ذلك سلباً على نشاط البيوت التجارية، حيث قيد حريتها فى تأدية وظيفتها على طول الخط على عكس ما حدث فى الغرب، ولكن على النقيض من ذلك تصادف الدراسة وجود وعى تجارى لدى أولاد سراج الذين تفادوا تصدع أركان بيت أبيهم التجارى من خلال استمرارهم فى العمل المشترك السابق ذكره حتى أسسوا بيوت تجارية صغيرة كلاً منها على حده على أنقاض بيت أبيهم التجارى القديم، وقد نمت هذه البيوت بمرور الوقت فى ظل مباشرتهم لنشاط بعضهم البعض، ولكن ما فعله أولاد سراج الدين لم يكن قاعدة فى العائلة على طول الخط، ففى بعض الأحيان فضل

الأبناء استثمار الأموال المخلفة عن تركة والدهم فى تجارة أو نشاط آخر قد لا يتعلق بنشاط مؤسس الثروة(١٩).

ومن الجدير بالذكر أن شركات وتعاملات مشايخ العائلة ـ سواء أولاد سراج الدين أو غيرهم من المشايخ مثل إبراهيم بن محمد بن سراج الدين ـ تشعبت مع معامليهم فى جميع الاتجاهات بدمياط والقاهرة، فمثلاً قامت شركة بين إبراهيم بن محمد بن سراج الدين وأحد التجار بلغ رأسمالها ٢٣٧٦٠٠ نصف فضة، بالإضافة للتعاملات الأخرى مع أحد المحتسبين بدمياط، والتى بلغت قيمتها النقدية ٦٠٠٠ نصف فضة(٢٠).

وحينما توفى أبو طالب فى عام (١٠٧٣هـ / ٦٢ ـ ١٦٦٣م)، تولى أولاده على، أحمد وموسى مشيخة البراشية وعملوا معاً فى ظل بيت والدهم التجارى، وساروا على نفس اتجاه والدهم فى المعاملات مع التجار على كميات كبيرة من الأرز بلغت فى بعض الحالات ١٥٠ ضريبة قيمتها ٣٠,٠٠٠ نصف فضة لعسكر القاهرة الممارسين للنشاط التجارى(٢١).

ومن ناحية أخرى قام بعض مشايخ العائلة باقتراض مبالغ مالية لتدعم نشاطهم الإنتاجى والتجارى، مثلما فعل أحمد بن محمد سراج الدين عندما اقتراض مبلغ مالى من يوسف الينكجرى بمصر، وهو أحد العسكر المستثمرين فى مجال الإنتاج الريفى، وقد قدر قيمة هذا المبلغ ٢٠,٠٠٠ نصف فضة، فى محاولة لتوسيع قاعدة استثماراته على المستويات الزراعية والتجارية، ويبدو أن يوسف قد رحب بذلك لتوثيق علاقته الإنتاجية بأحمد مما يعود على الطرفين بالمنافع(٢٢).

ويبدو أن تزايد نشاط مشايخ عائلة الجعيدى فى جميع قطاعات الإنتاج كان يسبب تهديداً مباشراً لنشاط مشايخ القرى المجاورة لهم، الذين قاموا على الفور بهجوم على البراشية وسرقوا ممتلكات عائلة الجعيدى بالبراشية ودقهلة، كما أن نجاحهم فى المجال الإنتاجى أيضاً كان مغرياً لبعض مشايخ القرى

الأخرى المجاورة مثل شرباص التى تكرر تعدى مشايخها على اقتصاديات البراشية(٢٣).

وتجدر الإشارة إلى أن النشاط الإنتاجى للعائلة تدنى بشكل واضح فى كافة الأنشطة خلال القرن الثامن عشر، ولم يعد بنفس القوة التى كان عليها خلال القرن السابع عشر، وربما ارتبط التدنى فى نشاط العائلة خاصةً فى منتصف القرن الثامن عشر تزامناً مع تدهور الأوضاع الاقتصادية فى الداخل، بمعنى أن نشاطهم ارتبط صعوداً وهبوطاً فى فترات متفاوتة ارتباطاً بالظروف الإنتاجية بالداخل ومدى حجم الطلب على الإنتاج رواجاً وكساداً (٢٤).

دور الإنتاج فى تماسك بناء العائلة

يتضح من خلال الدراسة ظهور الدور الإيجابى للعائلة فى إشباع الاحتياجات الاقتصادية لأفرادها من خلال إتاحة الفرصة أمامهم لاستثمار مدخراتهم بما يضمن لهم عائداً اقتصادياً تعتمد عليه العائلة فى نفقاتها المعيشية واحتياجاتها الأساسية، وهذا فى حد ذاته دعم الشعور بالانتماء للعائلة وتماسك بنائها بما يكفل لها التضامن والتكافل، والتضامن هو القاعدة التى يقوم عليها اقتصاد العائلة، كما أنه يقوم أيضاً على مسئولية جميع أفرادها المساهمين فى جميع قطاعات الإنتاج، مما يجعل منهم تكتلاً اقتصادياً قوياً يصعب مواجهته من قبل بعض العائلات الأخرى التى ربما تطمع فى المشيخة بالقرية، وقد نجحت عائلة الجعيدى فى ذلك باستثناء فترة نهاية القرن الثامن عشر التى بدأ فيها يتصاعد نجم عائلة الحجازية على حساب الجعيدية، وعلى المستوى الخارجى للقرية كان هناك تآزر (أو مجابهة) من قبل أبناء العائلة لمواجهة معامليهم من التجار وغيرهم بالمدينة والتعامل معهم على قدم المساواة، وعلى النقيض تماماً من ذلك فى حالة تفتيت بناء العائلة. ومن ناحية أخرى لم تمثل الزيادة الطبيعية فى أفراد العائلة ـ على المدى البعيد ـ ضغوطاً عليها فى ظل تنويع مجالات الاستثمار الإنتاجى، بالإضافة لأن أكبر أبناء الشيخ سناً هو الذى يتولى المشيخة

بالقرية، فضلاً عن إدارة شئون العائلة، وأشقاءه الآخرون يستثمرون أموالهم فى مختلف المجالات بمشاركة شقيقهم الأكبر، ويستمدون منه الدعم اللازم والحماية فى ممارسة نشاطهم على كافة المستويات، وفى بعض الأحيان يتولى ثلاثة وأحياناً أخرى أربعة من العائلة المشيخة فى آن واحد، فيدعم ذلك من نفوذ وسلطة العائلة بالقرية فى جميع المجالات، وبالتالى تُحكم العائلة قبضتها على بقية العائلات بالبراشية(٢٥).

وكان الارتباط بالأرض الزراعية من مظاهر تماسك بناء العائلة أيضاً وبقاء غالبيتها بالبراشية على مدار فترة الدراسة، وربما الفترة التالية لها، ونظراً لسيادة العائلة على بقية العائلات بالقرية فإنه لا توجد حالة خلاف بين أبناء العائلة وبعضهم البعض، وإن وجد خلاف فمن السهل التغلب عليه فى محيط العائلة بتدخل أحد مشايخها قبل أن يعرض الأمر على القضاء، كما أن عادات وتقاليد العائلة البدوية كانت تقلل كثيراً من حدوث هذه الخلافات، وتمنع تسربها خارج نطاقها، فضلاً عما قد يترتب على استفحالها من نتائج على تضامن العائلة وتماسك بنائها.

ونظراً لسلطة مشايخ العائلة على القرية وإمساكهم بزمام الأمور، بسطت العائلة سيادتها على الأوضاع الاقتصادية بالبراشية. وفى الجانب الاقتصادى يلاحظ تحول المشايخ وأبنائهم جيلاً بعد جيل لأنشطة اقتصادية متنوعة بجانب الزراعة، وربما لا تتعلق هذه الأنشطة بالعمل الإنتاجى بالقرية بشكل مباشر، كالنشاط التجارى والصناعى (كما سبق القول)، وهو أمر نوع من مجالات الاستثمار من قبل العائلة، وأعطى فرصة أمام أفرادها لاختيار نوع العمل الذى غالباً ما يتعلق بنشاط الوالد، فطبيعة الحياة الاقتصادية كانت تُكتسب بجميع مظاهر نشاطها للأجيال المتعاقبة جيلاً بعد جيل؛ فالآباء يعلمون أبنائهم منذ الصغر فنونها، ويعملون على تدريبهم ومشاركتهم فى العمل متى سمح سنهم بذلك. ومن ناحية أخرى فإن المهارة فى العمل بالنسبة للعائلة لها أهميتها الاقتصادية لأنها من عوامل تنامى الإنتاج، وبالتالى يرفع الإنتاج المتنامى من

مركز العائلة بالمجتمع الريفى والمدنى على السواء.

ويمكن القول بأنه سواء كانت العائلة تعمل بالإنتاج الريفى المباشر أو المهن المتعلقة بتجارته، فإن نشاطها الاقتصادى كان مرتبطاً تمام الارتباط بحياتها الاجتماعية، ومن هذا المنطلق كان النشاط الاقتصادى يعكس طبيعة التنظيم العائلى، خصوصاً فيما يتعلق بتدرج السلطة وتقسيم العمل بين أفراد العائلة على أساس الخبرة، وهكذا يتضح أن تماسك بناء العائلة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم الاقتصادى.

والسؤال الرئيس الذى يبرز عند الاقتراب من الوضع الاقتصادى لعائلة الجعيدى: هل ظلت العائلة على وضعها الاقتصادى المتميز بالروابط المتينة التى تربط بينها تحت قيادة شيخها الأكبر الذى يتشاور مع كبار رجالها فى شئونها، ويوجه إنتاجها فى الغالب حسب رغبته، أم أن الإنتاج المتشابه والتردد المستمر لبعض أفرادها على المدينة لممارسة نشاطهم التجارى أدى لتفتيتها على المدى البعيد ؟، وهل ما يحدث من تطورات فى أنماط الاستهلاك والتجارة فى المنصورة ودمياط له أثر مباشر على تماسك بنيان العائلة أم فتتها على المدى الطويل ؟، وهل كان لتشعب نشاطها الإدارى فى مناطق مختلفة (كما سبق القول) أثره السلبى على نشاط العائلة الاقتصادى وعلاقاتها الاجتماعية أم لا ؟.

لا شك أن زيادة الطلب المدنى على سلع القرية زاد من تماسك بنيان العائلة، كما كان لاحتكاك مشايخها بتجار المدينة عن طريق التمويل والتجارة المباشرة أثره الواضح على زيادة خبرتهم التجارية، ومن ناحية أخرى كان لتردد أفراد العائلة على المدينة انعكاسه المباشر على زيادة خبرتهم الإنتاجية عن طريق توجيه إنتاج العائلة بما يتوافق مع احتياجات ومتطلبات السوق، بل وعملوا مجتمعين على توجيه إنتاج القرية لخدمة مصالحهم، والسيطرة على عملية التمويل والتجارة بالقرية تدريجياً، حيث تمت فى غالبية الأحوال من خلال مشايخ وأفراد العائلة.

وعلى صعيدٍ آخر فإن منصب العائلة الإدارى المتشعب خدم مصالحها الاقتصادية فى مختلف المناطق، كما أن الطبيعة البدوية (السابقة الذكر) للعائلة صعبت من انفصالها، وهكذا أدرك مشايخ وأفراد العائلة أن تضامنهم الاقتصادى ضرورة للسيطرة على الإنتاج داخل مناطق نفوذهم الإدارى من ناحية، وتسويق هذا الإنتاج بمعرفتهم بالمدينة بطريقة مباشرة، أو من خلال مشاركتهم مع التجار فى بعض الأحيان من ناحية أخرى[٢٦] .

الاستثمار فى شراء الأراضى

اتجه بعض مشايخ العائلة لاستثمار أموالهم فى شراء الأراضى الزراعية، (أو بعبارة أخرى شراء حق الانتفاع بالأراضى الزراعية) خارج نطاق البراشية، ويبدو أن تولى أفراد من العائلة مشيخة منية الطيب المجاورة لدمياط بجانب مشيخة البراشية (كما سبق القول) فتح آفاقاً استثمارية للعائلة خاصةً فى مجال شراء الأراضى الزراعية فى المناطق المحيطة بدمياط وفارسكور على السواء، فعلى سبيل المثال "اشترى عبد ربه بن سراج الدين الجعيدى شيخ منية الطيب حقل بمنية الشيوخ من ضواحى فارسكور معد لزراعة الأرز"، وبعد ذلك بأيام معدودة اشترى حقل آخر بجواره [٢٧].

وربما وجد عبد ربه أن الاستثمار فى شراء الأراضى المنتجة للحاصلات التجارية كالقمح، الأرز وقصب السكر مناسب له، بالإضافة لأن شراء الأراضى من الاستثمارات الآمنة فى ظل التدهور النقدى؛ فاستمر فى هذا المجال بالتعاون مع ابنه محمد فى شراء بعض الحقول التابعة لمنية الشيوخ[٢٨].

ولم يكن مجال شراء الأراضى والتجارة فى السلع الزراعية والأنشطة الاقتصادية القائمة عليها هى الاستثمارات المفضلة فقط لدى مشايخ عائلة الجعيدى، وإنما كانت هناك أعمال تجارية أخرى مارسها بعض مشايخ العائلة مثل التجارة فى الأخشاب المخصصة للوقود وغيرها، فعلى سبيل المثال قام إبراهيم بن سراج الدين ببيع "أشجار مستحطبة" لبعض التجار المتعاملين معه،

وقد قدر ثمنها ١٨,٠٠٠ نصف فضة، مما يدل على ضخامة كمياتها[٢٩].

العائلة والاستثمار العقارى فى المدينة

يعد الاستثمار فى المجال العقارى من المقاييس الهامة لمدى قوة أو ضعف نشاط العائلة فى المجال الصناعى والتجارى بدمياط نظراً لوجود علاقة وثيقة بينهما، فكلما تزايد نشاط العائلة بالمدينة كلما اقتضت الضرورة شراء عقارات يأوون إليها، بالإضافة لمزاولة النشاط الإنتاجى من خلالها بسهولة ويسر، على عكس مشقة التردد اليومى على المدينة من القرية، فربما ينعكس ذلك سلباً على مزاولة نشاط مشايخ العائلة، وخير دليل على ذلك أن غالبية مشايخ العائلة حرصوا على شراء منازل فى المناطق الحيوية بدمياط خاصةً بجوار الأسواق لأهداف تجارية فى المقام الأول، ومن أشهر مشايخ العائلة فى هذا المجال سراج الدين، فعلى سبيل المثال قُدر ثمن أحد المنازل التى اشتراها سراج الدين ٩٩٠٠ نصف فضة، مما يدل على أهمية هذا المنزل، وتبعه شقيقة عبد ربه فى مجال شراء المنازل بخط الرملة بدمياط، وعقب ذلك بفترة اشترى منزل آخر[٣٠]. أما محمد بن سراج الدين فقد اشترى منزل بخط بين البرجين قرب زاوية السلاح مثلما فعل والده بثمن ١٤٣٠ نصف فضة من تاجرين له معهم معاملات تجارية، وهكذا يتضح أن العائلة كان لها نشاط فى شراء العقارات بالمدينة متوازياً تماماً مع نشاطها الصناعى والتجارى بها[٣١].

الحياة الاجتماعية للعائلة

كان لدى مشايخ وأفراد العائلة حرص مستمر لإنتاج سلالة قوية من الذكور لزيادة ثروتها ورفع مكانتها الاجتماعية، بجانب صيانة وحدتها وتركيز مواردها والمحافظة عليها من أجل استثمار أفضل، ولذلك فضل مشايخها الزواج الداخلى (داخل نطاق العائلة) وربما هدفهم من ذلك تجنب تفتيت ثرواتهم من قبل عائلات ريفية أخرى، وكثيراً ما لجأوا لزيادة حجم العائلة عن طريق تعدد الزوجات سواء من داخل نطاق العائلة أو خارجها، ومن الجدير بالذكر أن حرص

غالبية مشايخ العائلة على كثرة الإنجاب له مغزىً اقتصادياً، يتمثل فى أن تزايد أفراد العائلة يدعم وضعها الاقتصادى، وربما أدرك مشايخ العائلة أن الزواج هو الأساس لإنجاب المعاونين لهم فى جميع قطاعات الإنتاج، ومن هنا لا يمكن الفصل بين الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لتعدد الزوجات من قبل مشايخ العائلة، والاستنتاج المنطقى أن العائلة تتبوأ مكانة مرموقة نتيجة لزيادة عددها فى ظل تنامى نشاطها الاقتصادى بالريف والمدينة على حدٍ سواء.

ويدخل أيضاً ضمن الأهداف الاقتصادية لتعدد الزوجات حرص بعض مشايخ العائلة على الزواج من بنات كبار التجار بالمدينة، وبالتالى يحصلون من خلال هذا الزواج على مشاركات وتيسيرات تجارية، بالإضافة لما يمكن أن تناله زوجة الشيخ من أموال، عقارات وتجارة عن طريق الميراث من قبل عائلتها، وبذلك يتزايد النفوذ الاقتصادى لعائلة الجعيدى على حساب العائلات الأخرى المرتبطة بها اجتماعياً[٣٢].

وهكذا نظر مشايخ العائلة وأبناؤهم من بعدهم للزواج المتعدد على أنه دعامة اقتصادية لنشاطهم بالريف والمدينة على السواء، فمثلاً تزوج أحمد بن عبدالحق الجعيدى شيخ البراشية من ابنة الشيخ زين الدين سلامة بن أبى النور الصخرى على صداق قيمته ٥٤٠٠ نصف فضة، وهذا الشيخ فى حقيقة الأمر أحد جيران عمه سراج الدين الذى اشترى منزل سابقاً بحارة الصخرى، وهذا يعنى أن النشاط الاقتصادى للعائلة بالمدينة فتح لأفرادها أبعاداً اجتماعية بها[٣٣].

وعلى الجانب الآخر فإن مركز الشيخ الاقتصادى هو المحدد الأول لعملية الزواج، ومن العوامل الجوهرية لإتمامه، خاصةً إذا كان هذا الشيخ يتقدم للزواج من فتاة والدها ذو مكانة مرموقة فى عالم التجارة بالمدينة، وفى هذه الحالة تظهر المصالح الاقتصادية الخاصة فى الزواج بغض النظر عن مدى ارتباط العائلتين بقرابة وغير ذلك، فالمصالح الاقتصادية للعائلة هى المحرك الأول

لإتمام الزواج، فكثيراً ما حرص مشايخ العائلة على الزواج من خارجها ببنات تجار وغيرهم يفوقونهم اقتصادياً واجتماعياً.

ومن ناحية أخرى فإن طبيعة العائلة البدوية كانت تفرض عليها – فى غالبية الأحوال – قيود اجتماعية معينة، ممثلة فى حظر تزويج بناتهم خارج نطاق العائلة من أجل توطيد تحالفات داخلية والحيلولة دون تبديد ثروة العائلة (كما سبق القول)، ولكن على النقيض تماماً من ذلك يتزوج رجال العائلة من خارجها إن شاءوا، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة لم تصادف أى حالة قام فيها أحد مشايخ العائلة بتزويج إحدى بناته من أبناء عائلات ريفية، أو أقل منهم اقتصادياً واجتماعياً بالريف والمدينة على السواء، ويبدو أن غالبية المشايخ بصفة عامة كانوا ينظرون للأهالى نظرة متدنية. ومن الجدير بالذكر أن المهر الذى يقدمه أحد كبار رجال العائلة فى حالة زواجه أو زواج ابنه، أو على العكس المهر المدفوع لإحدى بناته أمراً هاماً بالنسبة للعائلة، لأنه يجب أن يتناسب مع مكانة العائلة الاقتصادية والاجتماعية[٣٤].

السلطة داخل نطاق العائلة

السلطة فى العائلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية، ويبدو دور هذه السلطة واضحاً فى ضوء مسئولية العائلة عن التدريب الاقتصادى لأفرادها فى مستهل حياتهم بمختلف الأنشطة الإنتاجية داخل وخارج نطاق القرية.

والسلطة الاجتماعية والاقتصادية فى عائلة الجعيدى لها مظهران: أحدهما خاص والآخر عام، والخاص يكون غالباً من اختصاص نسائهم المسئولين عن الإشراف على شئون المنزل وتربية الأطفال، أما المظهر العام للسلطة فيكون من اختصاص مشايخ وأفراد العائلة، وهى غالباً سلطة اقتصادية تدور فى الغالب حول جميع قطاعات الإنتاج، فشيخ العائلة صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى هذا المجال، من حيث قيامه بتدريج السلطة وتوزيع العمل على الأبناء أو على

أفراد العائلة، وفى حالة تقدمه فى السن يظل مسيطراً على السلطة ظاهرياً، ويشاركه أخيه الأكبر، أو أكبر أبنائه الذى يمارس السلطات الفعلية لوالده من الباطن، ويتمتع بما يتمتع به والده من طاعة واحترام من قبل أخواته، حتى ولو كانوا من أم أخرى[٣٥]. ويعمل الإخوة معاً فى نفس البيت تحت سلطة الأخ الأكبر، وتكون هذه هى القاعدة، ومع زيادة حجم العائلة وتشعب نشاطها فضلاً عن تزوج الأبناء وإنجابهم تنقسم العائلة بشكل تدريجى داخل منزلها القديم، وأحياناً أخرى يتم الانقسام بترك منزل العائلة لأحد الإخوة، وانتقال الباقين لمنزل آخر فى ظل عدم تواجد مساحة تسمح بزيادة حجمه لمواجهة الزيادة العددية للعائلة، وينطبق الأمر ذاته على باقى العقارات والممتلكات، وهكذا يتضح أن العائلة لا تنمو من حيث الحجم إلى ما لا نهاية، بل أنها تنقسم كما تنقسم النواة إلى أجزاء مشابهة لبعضها داخل وخارج نطاق القرية كلٍ حسب طبيعة وموقع عمل أفرادها.

أما دورة هذه القسمة فربما تمتد بشكل تقريبى لأكثر من خمسة عقود (نصف قرن من الزمان). أما أبناء بعض مشايخ العائلة الذين تلقوا تعليماً دينياً وأصبحوا من رجال الدين، وارتبط نشاطهم بالمدينة أكثر من الريف فقد مكثوا بها وأسسوا فرع للعائلة بالمدينة، وربما على المدى البعيد تنقطع صلتهم بالقرية والعائلة الأم[٣٦].

وخلاصة القول أن عائلة الجعيدى مرت بسلسلة من المراحل المختلفة هى كالتالى:

أن العائلة فى بداية تقلدها المشيخة فى مستهل القرن السابع عشر كانت صغيرة ومستقلة من الناحية الاجتماعية، وفى مسكن واحد، وتقوم علاقتها مع العائلات الأخرى والتجار داخل نطاق القرية وخارجها على أساس مصالحها الاقتصادية، فضلاً عن أنها فى بداية الأمر كانت تابعة اقتصادياً لتجار المدينة الذين وجهوا إنتاجها بما يخدم مصالحهم فى بداية الأمر.

وفى فترة تالية ازداد حجمها ونشاطها تدريجياً، واستقلت نسبياً من التبعية

لتجار المدينة، ولكنها لا تزال تقيم فى منزل العائلة القديم الذى قُسم داخلياً، وعقب ذلك نتيجة التشعب وجد نوع من الاستقلال من الناحية الاقتصادية بين أفرادها رغم استمرار العمل الجماعى فيما بينهم، ويتم تقسيم الإنتاج سواء زراعى، صناعى وتجارى فى النهاية بين الجميع، وتستقل كل أسرة صغيرة داخل نطاق العائلة بتجارته أو استهلاكه كلٍ بطريقتها الخاصة، وفى أحيان أخرى يتم بيعه وتقسيم الأموال فيما بينهم.

ويبين شكل (١) أن سراج الدين مؤسس العائلة استأثر بنشاط كبير من إنتاج وتعاملات العائلة مع المستثمرين فى الإنتاج الريفى (وهو ما سبق ذكره)، وقد تعدى إنتاجه بمفرده ٣٠٠٠ ضريبة أرز على مدار مدة مشيخته البالغة ٢٩ عاماً ميلادياً (أنظر شكل ٢ الخاص بمدد مشايخ العائلة)، بمعنى أن متوسط إنتاجه السنوى بلغ ١٠٣,٤ ضريبة، ويليه فى الترتيب مباشرةً أولاده الذين عملوا فترة فى ظل بيت والدهم التجارى القديم، وقد حققوا مستوى إنتاجى بلغ ٢٥٠٠ ضريبة، ومن ناحية أخرى تأتى متوسطات إنتاجية من قبل عبد ربه وعبد الحق، وما يلى ذلك كميات إنتاجية قليلة.

أما عن المستثمرين فى الإنتاج والتجارة الذين تعاملوا مع مشايخ العائلة، فقد جاءت المعاملات متوازية مع طبيعة الإنتاج، حيث كان سراج الدين أكثر من حيث تعامل التجار، العسكر ورجال الدين معه، ويليه مباشرةً أولاده من حيث المعاملات مع العسكر والتجار، ويأتى عبد الحق وسراج الدين منفردين بتعاملات مع التجار الشوام، حيث توجد معاملة واحدة لسراج مقابل ٢ لعبدالحق.

ويبدو أن تقلدهما مشيخة السرو والبراشية معاً قد زاد من نشاطهما الإنتاجى، وبالتالى انعكس إيجاباً على قاعدة نشاطهم الإنتاجى والتجارى مع التجار الشوام، المحليين، العسكر ورجال الدين، أما التعاملات الباقية للعائلة فقد انصبت على العسكر والتجار المحليين دون غيرهم.

(شكل ١) يوضح نشاط عائلة الجعيدى الإنتاجى وعلاقتهم بالمستثمرين بالإنتاج والتجارة

أ حجم الإنتاج عند مشايخ العائلة

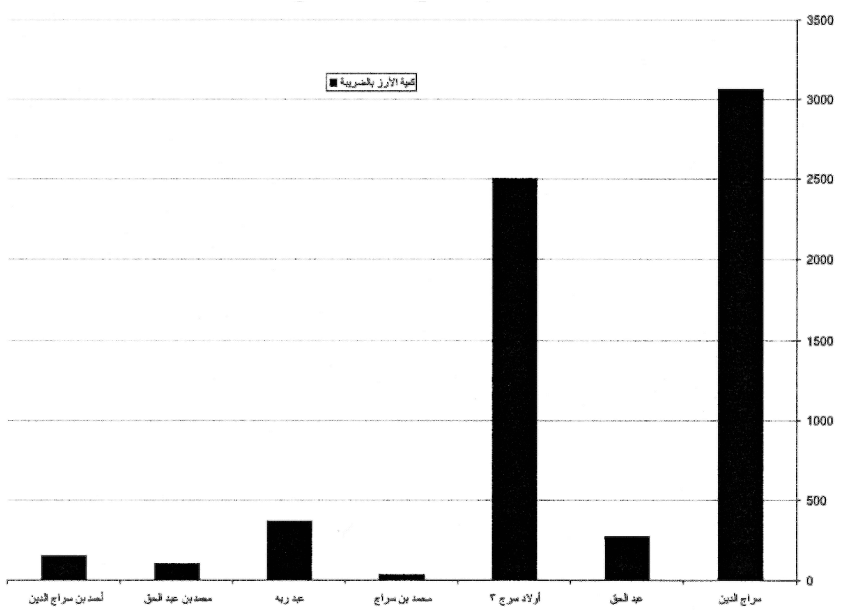

ب ـ علاقة كبار رجال العائلة بالمستثمرين فى الإنتاج والتجارة الريفية

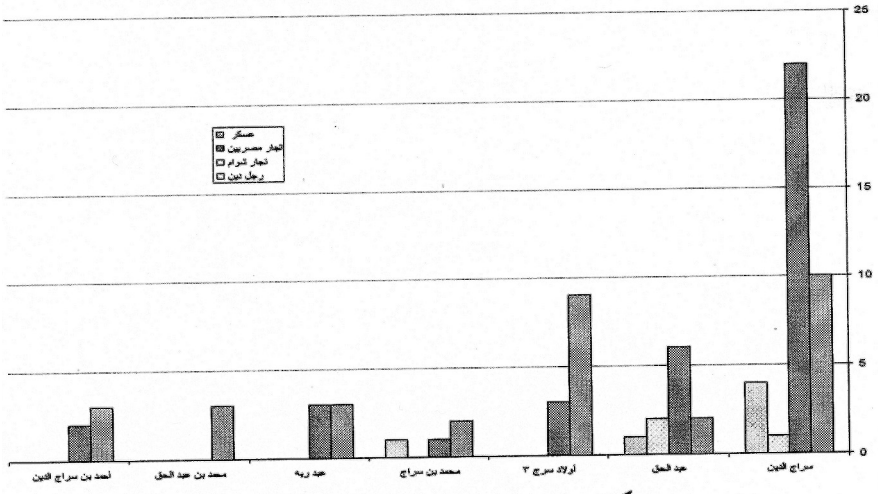

(شكل ٢) يبين مدد مشايخ عائلة الجعيدى

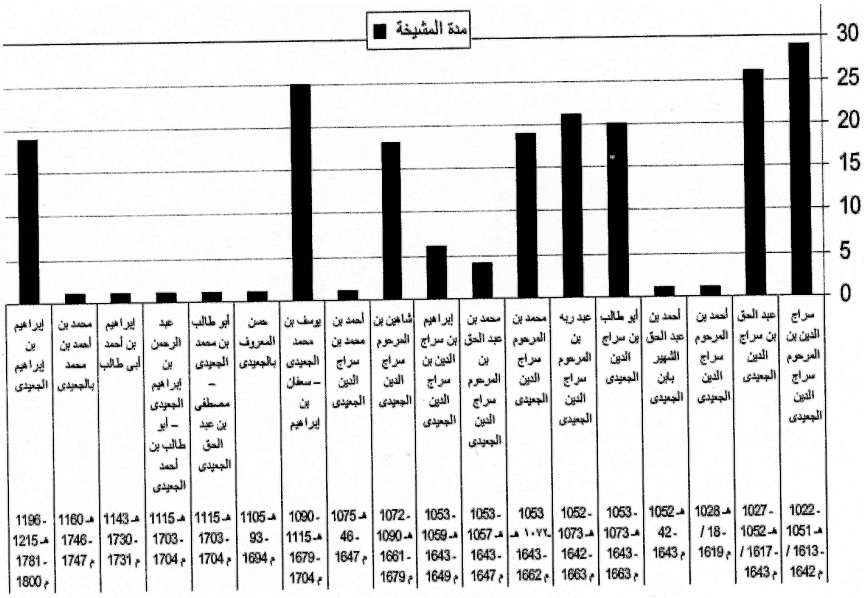

● ملحوظة جميع مدد مشيخة أحمد بن سراج، أحمد بن عبد الحق، أحمد بن

محمد سراج، حسن، عبد الرحمن، أبو طالب بن محمد، إبراهيم بن أحمد، محمد بن أحمد، لم توضح الدراسة المدد الحقيقة لفترة مشيختهم، وذلك مرتبط فى المقام الأول بضعف نشاطهم، ومن ثم تم عرض بداية تقلدهم المشيخة فقط دون معرفة مدة بقائهم بها(٣٧).

يتضح مما سبق أن الاستثمار من قبل عائلة الجعيدى فى جميع قطاعات الإنتاج تنوع ارتباطاً بظروف الإنتاج بقريتهم، ومدى قربها من المدينة، كما أن تصاعد نشاطها وثروتها ارتبط بنوعية إنتاج القرية ومدى مساهمته فى التجارة الداخلية والخارجية، فضلاً عن مدى هيمنتها الإدارية على بعض القرى المجاورة لقريتهم ومدى وجود عائلات أخرى منافسة لها فى المشيخة أم لا.

كما يلاحظ أن تصاعد نشاط العائلة وقوة بيتها التجارى الذى امتدت لأجيال متعاقبة ارتبط فى المقام الأول بالنشاط الاقتصادى فى الداخل رواجاً وكساداً صعوداً وهبوطاً، وبالأخص بالمدن القريبة من مسقط رأس العائلة، كما يتضح أيضاً أن النشاط الإنتاجى المتصاعد خاصةً فى القرن السابع عشر كان له انعكاس إيجابى على تماسك بنائها، وعلى الجانب الاجتماعى فإن الزواج كان أحد العوامل الرئيسية التى دعمت العلاقات بين العائلة ومعامليها فى جميع قطاعات الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن العائلة استند نشاطها الإنتاجى فى المقام الأول إلى إحكام نفوذها الاقتصادى على الأهالى داخل نطاق القرية من ناحية، وتوثيق علاقتها فى مختلف الاتجاهات مع القوى الفاعلة فى المجتمع من ناحية أخرى، مما انعكس إيجاباً على نشاطها، لدرجة أن نشاطها امتد ليشمل توثيق علاقتها بتجار من ولايات عثمانية أخرى مثل بلاد الشام، وهكذا يتضح أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه عائلة ريفية فى حياة المجتمع الريفى والمدنى فى مختلف الاتجاهات.

الهوامش

(١) سجلات محكمة دمياط الشرعية، س ٤٩، م ٤٣١، ص ١٦٦، ١٦ محرم ١٠٢٢هـ / الجمعة ٨ مارس ١٦١٣ م؛ س ٦٨، م ٤٠٧، ص ٢٠٤، ٣٠ شوال ١٠٣٢هـ / ٣٠ أغسطس ١٦٢٣ م؛ محكمة قناطر السباع، س ١٣٦، م ١٥٥٢، ص ٤٢٦، ١٠ محرم ١٠٩٢هـ / الخميس٣٠ يناير ١٦٨١م.

(٢) سجلات محكمة الدقهلية، س ٦، م ٥٥٣، ص ٢١١، ١٢ ربيع ثاني ١٠٩٠هـ / الثلاثاء ٢٣ مايو ١٦٧٩ م؛ س ٣١، م ٢٥٨، ص ١٢٣، ١٣ ذو القعدة ١١٥٠هـ / الثلاثاء ٤ مارس ١٧٣٨م.

(٣) محكمة دمياط، س ٤٩، م ٤٣١، ص ١٦٦، ١٦ محرم ١٠٢٢هـ / الجمعة ٨ مارس ١٦١٣ م؛ س ١٠٠، م ١٦٣، ص ٤٨، ٩ محرم ١٠٦٠هـ / الأربعاء ٢ يناير ١٦٥٠ م؛ محكمة الدقهلية، س ٣١، م ٢٥٨، ص ١٢٣، ١٣ ذو القعدة ١١٥٠هـ / الثلاثاء ٤ مارس ١٧٣٨م.

(٤) محكمة دمياط، س ٥٧، م ٥١، ص ٢٦، ٥ صفر ١٠٢٥هـ / الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٦١٦م.

(٥) المصدر السابق، س ٥٧، م ٥٣٦ ـ ٥٣٧، ص ٢٦٠، ٢٢ جماد ثاني ١٠٢٥هـ / الخميس ٧ يوليه ١٦١٦م.

(٦) المصدر السابق، س ٥٨، م ١٣١، ص ٧٥، ١٨ ربيع ثاني ١٠٢٧هـ / السبت ١٤ أبريل ١٦١٨م.

(٧) المصدر السابق، س ٥٨، م ١٧٨، ص ٩٩، ٢٧ محرم ١٠٢٧هـ / الجمعة ٢٣ فبراير ١٦١٨ م؛ م ٢١٨، ص ١١٦، ٩ صفر ١٠٢٧هـ / الاثنين ٥ فبراير ١٦١٨ م؛ س ٧٧، م ٢٥٠، ص ٢١٤، ١٤ جماد آخر ١٠٤١هـ / الأربعاء ٧ يناير ١٦٣٢م.

(٨) المصدر السابق، س ٥٩، م ٢٩٥، ص ١٥٨، ١٨ شعبان ١٠٢٨هـ / الأربعاء ٣١ يوليه ١٦١٩ م؛ م ١٨٨، ص ٩٧، ٢٤ ربيع ثاني ١٠٢٨ / الأربعاء ١٠ أبريل ١٦١٩ م؛ م ٣٦٦، ص ١٩٥، ٤ شعبان ١٠٢٨هـ / الاثنين ١٧ يونيه ١٦١٩ م؛ م ٣٦١، ص ١٩٣، ١٤ شعبان ١٠٢٨ / السبت ٢٧ يوليه ١٦١٩ م؛ س ٦٣، م ٩٦١، ص ٢٧٣، ١٤ ذو القعدة ١٠٣٢هـ / السبت ٩ سبتمبر ١٦٢٣م.

(٩) المصدر السابق، س ٦٣، م ٥٢٥، ص ١٦٤، ٨ جماد أول ١٠٣١هـ / الاثنين ٢١ مارس ١٦٢٢ م؛ س ٦٤، م ٤٢٥، ص ٢٢١، غاية ربيع ثاني ١٠٣١هـ / الاثنين ١٤ مارس ١٦٢٢م.

(١٠) المصدر السابق، س ٦٥، م ٨١، ص ٤٤، ١٩ شعبان ١٠٣٠هـ / الجمعة ٩ يوليه ١٦٢١ م؛ م ٢٦٦، ص ١٥٣، ١ ربيع أول ١٠٣٠هـ / الأحد ٢٤ يناير ١٦٤١م.

(١١) المصدر السابق، س ٦٨، م ١٧٢، ص ٩٥، ١٠ جماد أول ١٠٣٢هـ / الأحد ١٢ مارس ١٦٢٣م.

(١٢) المصدر السابق، س ٦٨، م ٤٢٥، ص ٢١٢، ١٩ ذو القعدة ١٠٣٢هـ / الاثنين ٤ سبتمبر ١٦٢٣م.

(١٣) المصدر السابق، س ٦٨، م ٤١٢، ص ٢٠٧، غاية شوال ١٠٣٢هـ / الأحد ٢٧ أغسطس ١٦٢٣ م؛ م ٤٠٧، ص ٢٠٤، غاية شوال ١٠٣٢هـ / الأحد ٢٧ أغسطس ١٦٢٣م.

(١٤) المصدر السابق، س ٧١، م ١٥٦، ص ٧٩، ١٥ رجب ١٠٣٥هـ / الأحد ١٢ أبريل ١٦٢٦م.
(١٥) محكمة بولاق، س ٣٦، م ٤٩٢، ص ١٨٠، ١٦ صفر ١٠٣٩هـ / الجمعة ٥ أكتوبر ١٦٢٩ م؛ محكمة دمياط، س ٦٦، م ٣٧٨، ص ٢١٤، ١٦ شعبان ١٠٤٠هـ / الخميس ٢٠ مارس ١٦٣١م.
(١٦) محكمة دمياط، س ٧٦، م ٢٠٥، ص ٥٩، ٥ صفر ١٠٤١هـ / الثلاثاء ٢ سبتمبر ١٦٣١ م؛ س ٧٧، م ٢٥٠، ص ٢١٤؛ م ٢٥٥، ص ٢١٩، ١٤ جماد آخر ١٠٤١هـ / الأربعاء ٧ يناير ١٦٣٢م.
(١٧) المصدر السابق، س ٨٧، م ٦١، ٦٤، ص ١٧ ـ ١٨، ١٧، ١٨ ذو القعدة ١٠٥١هـ / الثلاثاء ١٨ فبراير ١٦٤٢ م؛ س ٨٨، م ٤١٤، ص ١٦٩، ١٣ ذي الحجة ١٠٥٣هـ / الاثنين ٢٢ فبراير ١٦٤٤ م؛ س ١١١، م ٣٤٧، ص ٢٤٤، ١٧ شوال ١٠٧٣هـ / الجمعة ٢٥ مايو ١٦٦٣م.
(١٨) المصدر السابق، س ٨٧، م ٢٥٣، ص ٨٨، ٦ ربيع أول ١٠٥٢هـ / الأربعاء ٤ يونيه ١٦٤٢م.
(١٩) المصدر السابق، س ٨٨، م ٨٥، ص ٣٨، غرة ربيع أول ١٠٥٣هـ / الأربعاء ٢٠ مايو ١٦٤٣ م؛ م ٤١٤، ص ١٦٩، ١٣ ذي الحجة ١٠٥٣هـ / الاثنين ٢٢ فبراير ١٦٤٤م؛ م ٤٦٣، ص ١٦٨، ١٣ ذي الحجة ١٠٥٣هـ / الاثنين ٢٢ فبراير ١٦٤٤ م؛ س ٨٩، م بدون رقم، ص ٢٢، عام ١٠٥٤هـ / ١٦٤٤ م؛ س ٩٤، م ٥٨، ص ٢٣، ١٠ جماد أول ١٠٥٧هـ / الخميس ١٣ يونيه ١٦٤٧م.
(٢٠) المصدر السابق، س ٩٥، م ١٢٨، ص ٦٤، ١٨ ربيع آخر ١٠٥٦هـ الأحد ٣ يونيه ١٦٤٦ م؛ س ١١٨، م ٢٩٧، ص بدون رقم، ١٤ صفر ١٠٥٦هـ / الأحد ١ أبريل ١٦٤٦م.
(٢١) المصدر السابق، س ١١١، م ٣٤٧، ص ٢٤٤، ١٧ شوال ١٠٧٣هـ / الجمعة ٢٥ مايو ١٦٦٣م.
(٢٢) المصدر السابق، س ١٢٠، م ١٦، ص ٧، ٢٨ شوال ١٠٧٥هـ / الخميس ١٤ مايو ١٦٦٥م.
(٢٣) المصدر السابق، س ١١٥، م ٢٧٩، ص ١١٠، ١٠ ربيع أول ١٠٧٢هـ / الخميس ٣ نوفمبر ١٦٦١ م؛ محكمة الدقهلية، س ١٦، م ١٣٨، ص ٧٤، ١٤ شوال ١١١٥هـ / الأربعاء ٢٠ فبراير ١٧٠٤م.
(٢٤) محكمة الدقهلية، س ٢٧، م بدون رقم، ص ٨٩، ٢ رجب ١١٤٣هـ / الخميس ١١ يناير ١٧٣١م ؛ محكمة دمياط، س ٢٣١، م ٦٥٩، ص ٤٨٣، ١٨ محرم ١١٦٠هـ / الاثنين٢٠ يناير ١٧٤٧ م؛ س ٢٨٠، م ٤٧، ص٣٦، ١٨ جماد ثاني ١١٩٦هـ / الثلاثاء ٢٣ مايو ١٧٨٣م.
(٢٥) المصدر السابق، س ٦، م ٥٥٣، ص ٢١١، ١٢ ربيع ثاني ١٠٩٠هـ / الثلاثاء ٢٣ مايو ١٦٧٩ م؛ محكمة دمياط، س ٢٨٠، م ٤٧، ص ٣٦، ١٨ جماد ثاني ١١٩٦هـ / الجمعة ٣١ مايو ١٧٨٢م.
(٢٦) محكمة دمياط، س ٥٩، م ٣٦١، ص ١٩٣، ١٤ شعبان ١٠٢٨هـ / السبت ٢٧ يوليه ١٦١٩م ؛ س ٢٣١، م ٦٥٩، ص ٤٨٣، ١٨ محرم ١١٦٠هـ / الاثنين ٣٠ يناير ١٧٤٧م.
(٢٧) المصدر السابق، س ١٠٠، م ١٠٠، ص ٢٩، ٢٨ صفر ١٠٦٠هـ / الأربعاء ٢ مارس ١٦٥٠م ؛ م ١٦٣، ص ٤٨، ٩ محرم ١٠٦٠هـ / الأربعاء ١٢ يناير ١٦٥٠م.

(٢٨) المصدر السابق، س ١٠١، م ٦٨٨، ص ٢٢٣، ٢ ربيع ثاني ١٠٦٦هـ / السبت ٢٩ يناير ١٦٥٦ م؛ س ١٠٠، م ١٦٣، ص ٤٨، ٩ محرم ١٠٦٩هـ / الاثنين ٧ أكتوبر ١٦٥٨م.

(٢٩) المصدر السابق، س ٥٧، م ٤٣٨، ص ٢١١، ١٠ ربيع أول ١٠٢٥هـ / الاثنين ٢٨ مارس ١٦١٦ م؛ س ٧٦، م ٢٠٥، ص ٥٩، ٥ صفر ١٠٤١هـ / الثلاثاء ٢ سبتمبر ١٦٣١ م؛ س ٩٨، م ١٧، ص ٦، ٦ جماد أول ١٠٥٩هـ / الثلاثاء ١٨ مايو ١٦٤٩م.

(٣٠) المصدر السابق، س ٨٧، م ٢٥٣، ص ٨٨، ٦ ربيع أول ١٠٥٢هـ / الأربعاء ٤ يونيه ١٦٤٢م؛ س ١٠١، م ٦٨٨، ص ٢٢٣، ٢ ربيع أول ١٠٦٦هـ / الخميس ٣٠ ديسمبر ١٦٥٥م.

(٣١) المصدر السابق، س ١٠٦، م ١٢٥، ص ٦٤، ٢٥ شوال ١٠٦٦هـ / الأربعاء ١٦ أغسطس ١٦٥٦م.

(٣٢) المصدر السابق، س ٧٧، م ٢٥٠، ص ٢١٤، ١٤ جماد آخر ١٠٤١هـ / الأربعاء ٧ يناير ١٦٣٢ م؛ س ٨٨، م ٨٥، ص ٣٨، ١ ربيع أول ١٠٥٣هـ / الأربعاء ٢٠ مايو ١٦٤٣م.

(٣٣) المصدر السابق، س ٨٧، م ١٣٦، ص ٤٤، ١٢ ذو القعدة ١٠٥٢هـ / الأحد ١ ديسمبر ١٦٤٣م.

(٣٤) المصدر السابق، س ٨٧، م ٣٥٧، ص ١٣٠، ١٦ شوال ١٠٥٢هـ / الأربعاء ٧ يناير ١٦٤٣م.

(٣٥) المصدر السابق، س ٦٥، م ٨١، ص ٤٤، ١٩ شعبان ١٠٣٠هـ / الجمعة ٦ يوليه ١٦٢١ م؛ س ٨٦، م ١٢٤، ص ٤٧، ٢٧ شعبان ١٠٥٠هـ / الاثنين ٨ أكتوبر ١٦٤٦م ؛ س ١١٨، م ٢٩٧، ص بدون رقم، ١٤ صفر ١٠٥٦هـ / الأحد ١ أبريل ١٦٤٦م.

(٣٦) المصدر السابق، س ٨٨، م ٨٥، ص ٣٨، ١ ربيع أول ١٠٥٣هـ / الأربعاء ٢٠ مايو ١٦٤٣م.

(٣٧) مصادر أشكال (١ ـ ٢) محكمة دمياط، س ٤٩، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١١١، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ٢٣١، ٢٨٠ ـ محكمة الدقهلية، س ٦، ١٦، ٢٧ ـ محكمة بولاق، س ٣٦ .